● أخبار قصيرة

زيلينسكي: ويتكوف يروج للرواية الروسية

وجه الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي انتقادات حادة للمبعوث الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ستيف ويتكوف، متهما إياه بترويج "الرواية الروسية" في تصريحاته المتعلقة بحل النزاع في أوكرانيا.

تأتي هذه الانتقادات في أعقاب تصريحات أدلى بها ويتكوف أشار فيها إلى أن تسوية الأزمة الأوكرانية "قد تكون على وشك تحقيق شيء مهم للعالم أجمع"، وأن الحل يتجاوز "ما يسمى بالأراضي الخمس" (شبه جزيرة القرم، وجمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان، ومقاطعتا خيرسون وزابوروجيه).

وكان المبعوث الأمريكي قد أضاف أن أي اتفاقية سلام محتملة ستتضمن ضمانات أمنية لأوكرانيا مع تخليها عن خططها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو ما اعتبره زيلينسكي تماشياً مع المواقف الروسية.

إيطاليا تستهدف إنفاق ٢٪ من ناتجها المحلي على الدفاع

أعلن وزير المالية الإيطالي جيانكارلو جيورجيتي أن روما تسعى لإنفاق ما لا يقل عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على قطاع الدفاع خلال عام ٢٠٢٥.

وتزامن هذا التصريح مع زيارة رئيسة الوزراء جورجا ميلوني إلى واشنطن للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث يتصدر مستقبل حلف الناتو أجندة المباحثات بين الجانبين.

وأوضح جيورجيتي خلال جلسة استماع برلمانية أن إيطاليا تسير على المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف وفقاً للحسابات الحالية، مشيراً إلى أن هذا الإنفاق سيشمل أمن البلاد بوجه عام. وأضاف وزير المالية: "نحن ندرك أيضاً في ظل التوترات الحالية، الحاجة لزيادة الإنفاق خلال الأعوام المقبلة".

روسيا تعلق حظر أنشطة طالبان

قامت المحكمة العليا الروسية بتعليق حظر أنشطة حركة طالبان، وذلك بهدف تعزيز العلاقات الودية مع الحكومة المؤقتة في أفغانستان.

كان مكتب المدعي العام قد طلب مسبقًا من المحكمة العليا شطب حركة طالبان من قائمة المنظمات الإرهابية. وفي ديسمبر ٢٠٢٤، وقّع الرئيس الروسي قانونًا يسمح بإزالة طالبان من قائمة المنظمات الإرهابية.

بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١ واستيلاء طالبان على السلطة، وصفت روسيا ذلك بأنه هزيمة للولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، اتخذت موسكو خطوات لتطبيع العلاقات مع هذه الجماعة، معتبرة أفغانستان شريكًا اقتصاديًا محتملًا وحليفًا في مكافحة الإرهاب.

مع انتهاء المطالبات الإقليمية

آسيا الوسطى.. نهاية حقبة النزاعات الحدودية بعد ثلاثة عقود

الوفاق/ لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، تشكّل وضع في آسيا الوسطى لا تملك فيه سلطات الدول الخمس في المنطقة أي مطالبات إقليمية سياسية ضد بعضها البعض.

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، تحول وادي فرغانة، الذي ينقسم على الخريطة السياسية بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، إلى ساحة لصراعات دموية.

خلال العقود الثلاثة الماضية، لقي المئات حتفهم في النزاعات والاشتباكات المسلحة في هذه المنطقة. في البداية، بدا أن حل النزاعات الحدودية أمر مستحيل بسبب عوامل موضوعية، لا سيما محدودية الموارد الزراعية في منطقة زراعية بشكل رئيسي، مكتظة بالسكان وذات مناخ جاف. بالإضافة إلى ذلك، استغل السياسيون في البلدان الثلاثة هذه الصراعات بنشاط لتحقيق أهداف سياستهم الداخلية.

ومع ذلك، في ٣١ مارس ٢٠٢٥، في مدينة خجند الطاجيكية، أعلن رؤساء قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان رسمياً نهاية جميع النزاعات الإقليمية خلال مراسم رسمية. لا أحد يستطيع أن يضمن عدم وقوع صراعات جديدة في المستقبل، لكن في الوقت الحالي، يرى قادة المنطقة فوائد أكبر بكثير في التعاون مقارنة بالصراع والعدوان. هذا المنطق هو الضمان الوحيد المتاح لاستقرار دائم على الحدود المتوترة في وادي فرغانة.

بداية الصراع

انتهت عملية تحديد الحدود الوطنية وحدود الجمهوريات في آسيا الوسطى فقط في خمسينيات القرن العشرين، ولكن حتى بعد ذلك لم تكن الجمهوريات راضية عن نتائج هذه التقسيمات. وقعت اشتباكات متقطعة بينها حتى خلال الحقبة السوفييتية، على الرغم من أن تلك الحدود كانت في ذلك الوقت ذات طبيعة إدارية فقط. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، قامت كل من الدول المستقلة الجديدة بتوضيح التفسيرات المختلفة والمتناقضة أحياناً الموجودة في خرائط الحقبة السوفييتية لصالحها، مما زاد من المشاكل بشكل كبير.

لم تكن محاولات حل هذه التناقضات قليلة؛ على سبيل المثال، مباشرة بعد الاستقلال، وقعت جمهوريات آسيا الوسطى "إعلان ألماتي" الذي أكد على الاعتراف واحترام السلامة الإقليمية لبعضها البعض وعدم تغيير الحدود القائمة. لكن عملياً، استمرت الصراعات وكانت لجميع دول آسيا الوسطى مطالبات إقليمية ضد جيرانها.

كانت بعض الخلافات قابلة للحل؛ على سبيل المثال، توصلت كازاخستان وتركمانستان بسرعة نسبية إلى اتفاق بشأن حدودهما المشتركة. لكن أوزبكستان تحت قيادة إسلام كريموف، أول رئيس للبلاد، اتبعت سياسة متشددة للغاية لسنوات ولم تكن على استعداد للتوصل إلى أي تسوية مع جيرانها.

قامت طشقند من جانب واحد بوضع علامات على الحدود، وفي المناطق المتنازع عليها مع قيرغيزستان وطاجيكستان، قامت بتركيب أسوار أسلاك شائكة وإنشاء أشرطة مراقبة وتفتيش وإقامة نقاط تفتيش. في عام ١٩٩٩، عندما تسللت "حركة أوزبكستان الإسلامية" إلى وادي فرغانة، قامت أوزبكستان حتى بزرع ألغام في بعض أجزاء المناطق الحدودية.

كيف انتهت المشكلة؟

قام شوكت ميرضيائيف، الذي خلف كريموف في عام ٢٠١٦، بمراجعة استراتيجية السياسة الخارجية لأوزبكستان بشكل جذري، وعمل بنشاط على تحسين العلاقات مع الجيران. ونتيجة لهذا التغيير في النهج، تم حل جميع النزاعات الحدودية المتعلقة بحدود أوزبكستان بحلول أوائل عشرينيات القرن الحادي والعشرين. لكن النزاع بين طاجيكستان وقيرغيزستان استمر. ألقت العلاقات المتوترة بين إمام علي رحمن وصادير جباروف، زعيمي البلدين، بظلالها على قمم آسيا الوسطى، وهددت الصراعات الحدودية استقرار المنطقة بأكملها.

ازداد الوضع سوءاً عندما وضعت سلطات قيرغيزستان إنذارات لنظرائهم الطاجيك وأجرت مناورات عسكرية في المناطق الحدودية. ردت قيادة طاجيكستان بحدة وحتى بلهجة حربية. وأدى هذا الاتجاه في النهاية إلى اشتباكات حدودية واسعة النطاق في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

في الواقع، من غير المرجح أن بيشكيك ودوشانبي كانتا تسعيان حقاً إلى إراقة دماء واسعة النطاق. خلال اشتباكات أبريل ٢٠٢١، بدأ ممثلو لجان الأمن القومي في البلدين على الفور محادثات لتهدئة التوتر. كما فاجأت اشتباكات سبتمبر ٢٠٢٢ الرئيسين أثناء حضورهما قمة منظمة شنغهاي للتعاون في سمرقند، واتفقا على الفور على وقف إطلاق النار.

أدى الاستخدام المفرط للخطاب الحربي في قيرغيزستان وطاجيكستان إلى تجاوز "صورة العدو" لمجرد مفهوم وتحولها إلى واقع خطير شكل تهديداً خطيراً للاستقرار الداخلي. كان نمو القومية المتطرفة وزيادة التمييز ضد الطاجيك في قيرغيزستان وضد القيرغيز في طاجيكستان من علامات هذا الخطر الوشيك.

لا أحد يستطيع أن يضمن عدم وقوع صراعات جديدة في المستقبل، لكن في الوقت الحالي، يرى قادة المنطقة فوائد أكبر بكثير في التعاون مقارنة بالصراع والعدوان

برز دور الوساطة لأوزبكستان بقيادة شوكت ميرضيائيف، الذي أطلق عملية التكامل الإقليمي منذ عام ٢٠١٨ من خلال إحياء قمم آسيا الوسطى. بحلول عام ٢٠٢٥، ساعدت الجهود الدبلوماسية لطشقند بشكل كبير في استئناف الحوار بين رحمن وجباروف، اللذين كانا حتى وقت قريب يرفضان حتى مصافحة بعضهما البعض. مثال بارز على هذا النشاط الدبلوماسي كان اجتماع رؤساء وزراء أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان في أوائل عام ٢٠٢٥، والذي كان مخصصاً تحديداً للقضايا الحدودية.

هل انتهى الصراع بشكل كامل؟

لا يمكن القول بيقين أن خطر تكرار الاشتباكات قد اختفى تماماً في المستقبل. لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى سيتم تنفيذ أحكام الاتفاقية الجديدة بين قيرغيزستان وطاجيكستان عملياً دون مشاكل.

أحد البنود الحساسة في هذا الاتفاق هو مسألة وصول السكان المحليين دون عوائق إلى مرافق المياه وقنوات الري. هذه القضية ذات أهمية حيوية نظراً للاعتماد الشديد لاقتصاد المناطق الحدودية على الزراعة (يعمل ٧٤٪ من السكان النشطين اقتصادياً في الجانب القيرغيزي و٧٥٪ في الجانب الطاجيكي في الزراعة)، وقد أدت النزاعات على المياه مراراً إلى صراعات في الماضي. أيضاً، كيفية وضع علامات على الحدود في المناطق التي تتداخل فيها منازل القيرغيز والطاجيك بشكل متشابك وعلى شكل رقعة شطرنج تشكل تحدياً كبيراً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معارضي تسوية النزاعات الحدودية وفقاً للنموذج الحالي، على الرغم من صمتهم الآن، لم يختفوا من المشهد. إصدار أحكام قاسية ضد النشطاء القيرغيز الذين احتجوا على الاتفاق الحدودي مع أوزبكستان في عام ٢٠٢٢، وكذلك إجراءات مثل إلغاء اعتماد نائب سلطانباي أيجيغيتوف بسبب انتقاده للاتفاق مع طاجيكستان، تشير إلى محاولة قمع أي معارضة، لكن احتمالية الاحتجاجات لا تزال موجودة.

على الرغم من كل هذه التحديات، بشكل عام، ولأول مرة في تاريخ ما بعد الاتحاد السوفييتي، تم إرساء وضع في المنطقة لا تملك فيه أي من دول آسيا الوسطى الخمس مطالبات سياسية إقليمية ضد الأخرى.

هناك عاملان سياسيان واقتصاديان مهمان يعززان احتمالية استدامة هذا الوضع:

العامل السياسي: في طاجيكستان، إمام علي رحمن، الذي يمسك بالسلطة منذ أوائل التسعينيات، يقترب من مرحلة حساسة من نقل السلطة إلى الجيل التالي (ابنه رستم)، وفي مثل هذه الظروف، فإن وجود بؤرة توتر على الحدود ليس في مصلحته. رستم إمام علي يرأس المجلس الوطني لطاجيكستان، وبموجب الدستور الطاجيكي، يعتبر رئيس المجلس الوطني الشخصية الثانية في التسلسل الهرمي للسلطة في طاجيكستان، وفي حالة وفاة الرئيس أو تنحيه عن السلطة، يتولى زمام الأمور حتى الانتخابات الجديدة. في قيرغيزستان أيضاً، يبدو أن النظام السياسي يكيف نفسه مع "المعيار الآسيوي الوسطي" ويقتدي بنموذج جيرانه الأكثر نجاحاً، أي كازاخستان وخاصة أوزبكستان.

العامل الاقتصادي: يرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بالعامل السياسي. يتيح التعايش السلمي لاقتصادي المنطقة الصغيرين، قيرغيزستان وطاجيكستان، فرصة للانضمام إلى اتجاه النمو الاقتصادي لجيرانهما الأكثر ثراءً. بعد تغيير مسار التدفقات التجارية عقب العقوبات الغربية على روسيا، تجاوز حجم التجارة داخل المنطقة بين دول آسيا الوسطى الخمس ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، بينما كان هذا الرقم أقل من ٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٧. كما ازداد اهتمام القوى الأجنبية بالمنطقة؛ على سبيل المثال، عُقدت أول قمة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى في تاريخ ٣-٤ أبريل في سمرقند. إن خسارة مثل هذه الفرص النادرة بسبب عدم الاستقرار الحدودي سيكون عملاً غير منطقي.

في النهاية، يُعد الإنهاء الرسمي للنزاعات الحدودية إنجازاً تاريخياً لآسيا الوسطى يمكن أن يكون بداية حقبة جديدة من الاستقرار والتعاون والتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة الاستراتيجية.

رغم مخاوف المعارضة الأرمينية

باكو تسعى للحصول على ضمانات دائمة حول سيونيك

أعرب جيهون بايراموف، وزير خارجية جمهورية اذربيجان خلال منتدى الدبلوماسية في أنطاليا وبحضور نظيره الأرميني، صراحةً عن أن "باكو تسعى للعبور دون عوائق عبر منطقة سيونيك، وتريد ترتيباً لا يتأثر بالتغييرات السياسية في أرمينيا ولا يمكن تعديله".

وأشار بايراموف إلى التجارب السابقة قائلاً: "لا نريد أن نجد أنفسنا في وضع نتوصل فيه إلى اتفاق على قضية ما، ثم بعد عام أو عامين، وبسبب تغيير قوانين أرمينيا أو تغيير الحكومة في هذا البلد، أن نواجه نفس الوضع الذي كنا عليه قبل ٣٠ عاماً عندما بدأ النزاع وأصبحت جمهورية نخجوان المستقلة ذاتياً رهينة لذلك الوضع. ولهذا السبب تحديداً، من المهم جداً بالنسبة لنا أن يكون هذا عبوراً دون عوائق، مع كل الضمانات اللازمة، لكي لا يخضع هذا الوضع للتغيير مرة أخرى ولا يعتمد على التغييرات السياسية في أرمينيا".

تعتقد آنا غريغوريان، ممثلة كتلة المعارضة "هاياستان" في البرلمان الأرميني، أن هدف أذربيجان هو الحصول على وثيقة منفصلة تثبت الشروط التي تريدها باكو بطريقة تجعلها غير قابلة للإلغاء حتى بعد انتهاء فترة حكومة نيكول باشينيان الحالية.

وقالت: "كما تمت مناقشة وثيقة منفصلة لتحديد الحدود، قد يحاولون الحصول على وثيقة أخرى لممر العبور الذي تريده باكو والذي، وفقاً لتعبير بايراموف، لن يفقد قيمته العملية بغض النظر عن التغييرات السياسية؛ أي أنهم يسعون للحصول على وثيقة بشروط تجعل إلغاءها مستحيلاً حتى بعد عهد نيكول باشينيان".